As safir article
2007 02 24
The vision of Roger Nasnas. Head of the Social and economic COuns council of Lebanese Republic, and his dialogue on developping activities. .and social conditions

السفير
السبت 24-2-2007

رؤية رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لنهوض لبنان التصدي للتحديات عبر تطوير الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية

ابراهيم شرارة

كيف يمكن مواكبة التحديات الاقتصادية الماثلة قبل حرب تموز ,2006 والمستجدة بنتيجة هذه الحرب؟ سؤال طرحة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي **روجيه نسناس** في اطار البحث عن الحلول والمعالجات الممكنة، وكيفية الخروج من دوامة الانكماش والتراجع والعجز. الجواب كان عبر اعداد رؤية اقتصادية اجتماعية لنهوض لبنان، تنطلق من التصدي للتحديات الكبرى التي يواجهها لبنان.
التحديات تلك تتمثل اولا في بناء مؤسسات الدولة بشكل حديث ومنتج، والتخلص من شوائب الفساد والهدر والشلل الاداري. وهي تتمثل ثانيا بدعم القطاع الخاص ومواكبته بسياسة انعاش اقتصادي للحد من مسيرة الركود المتفاقم، خصوصا بعد الحرب. وهي أخيرا تتمثل بدفع وتيرة النمو بشكل متصاعد ومستدام لتخفيض الدين العام في المدى المنظور، ولتأمين الاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص العمل ووقف هجرة الشباب والكفاءات وتراجع الطبقة الوسطى وانتشار الفقر.
عمل على اعداد الرؤية، الى جانب رئيس المجلس، فريق عمل من ذوي الاختصاص والخبرة، من داخل المجلس الاقتصادي وخارجه، ضم كلا من **كمال حمدان، روجيه خياط، توفيق كسبار وروجيه ملكي، بمشاركة كل من الخبراء سمير ابي اللمع، سليم اده، مروان اسكندر، لارا بتلوني، زهير برو، عبد الفتاح خضر، انطوان مسرة وسمير نصر.**
انطلقت الرؤية من مراجعة وتحليل الدراسات والابحاث والتقارير الصادرة عن المؤسسات الحكومية والدولية، وعن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعن الهيئات الاقتصادية والمهنية والاتحادات النقابية والمجتمع المدني والخبراء والاكاديميين.
ملكي: تطوير القطاعات
الخبير الاقتصادي **روجيه ملكي**، المشارك في اعداد كتاب نهوض لبنان رؤية اقتصادية اجتماعية، اعتبر ان الهدف من تحليل هذه الدراسات هو استخلاص النتائج منها، فيما يتعلق بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لوضعها ضمن أطار رؤية شاملة، في محاولة لمعرفة ما يمكن فعله تجاه هذ القطاعات بهدف تطويرها لمواكبة التحديات، مع اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.
من جهته، يشير الخبير الاقتصادي روجيه خياط الى ان رئيس المجلس والهيئة العامة انتهت ولايتهم في العام , 2002 ونتيجة لعدم تعيين بديل، استمروا في تصريف الاعمال، من نشاطات مختلفة مع بعض الوزارات والادارات الى الاتصال بالمجالس العالمية، مرورا بمتابعة عمل المجلس اليومي. من هنا نشأت فكرة وضع الرؤية التي يمكن اعتبارها دراسة متكاملة تجمع خلاصة عمل وخبرة المجلس لتقديمه الى المجلس القادم.
ويلفت خياط الى ان الفترة السابقة لم تكن كافية لوضع خطة اقتصادية اجتماعية شاملة، لذا جمع الرئيس عددا من الاخصائيين لوضع نظرة أو رؤية توضع بدورها في تصرف المجلس القادم لتمكينه من القيام بدوره. وينوه في هذا الاطار بان العمل على وضع الكتاب كان عملا جماعيا وليس عملا فرديا اخصائيا. بمعنى ان الدراسات والخلاصات

التي يضمها الكتاب خضعت لنقاش جماعي خلص الى تحديد عدد من المعالجات المطلوبة ضمن رؤية متكاملة تسعى لتحقيق النهوض الاقتصادي.

خياط: أبعاد الرؤية

ويرى خياط ان هذه الرؤية مبنية على ثلاثة ابعاد: اولا الاجراءات الضرورية التي يجب ان تتخذ في الظرف الراهن لتحويل المسار أو السيطرة على الكساد الاقتصادي. وبحث ذلك من خلال نقاط ثلاث، أولها خطة العمل التي تتضمن وضع البعد النهائي، والبحث في العوامل التي يمكن ان تطور الاقتصاد اللبناني. أما الثانية فهي خطة انعاش الاقتصاد، فيما بحثت النقطة الثالثة بسياسة التغيير في عقلية الادارة والنظام السياسي اللبناني.

البعد الثاني الاقتصادي ركز على المواد القطاعية، من سياحة وزراعة وتجارة وصناعات متطورة، وبشكل خاص المؤسسات الصغرى والمتوسطة. اما البعد الثالث الانمائي، فتناول خطة النهوض للعام 2000 والاهداف الانمائية للالفية الثالثة وتحليل لتقرير الحكومة ورأي المجموعة في هذا الاطار، وبحث هذه النقاط من التعليم الى الصحة والبيئة، وثم سياسة الجوار الاوروبية والفرصة التي تقدمها للبنان.

خلاصة هذه الدراسات والابعاد اضيفت اليها السياسة العامة التي تبنى عليها النظرة الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن فصلها عن الواقع السياسي والاداري العام. كما تضمنت الرؤية ملفات مساندة تناولت الاصلاح المالي واصلاح القضاء وحماية المستهلك، لما لهذه الملفات من أهمية بالغة ان لجهة تطوير البيئة القانونية الجاذبة للاستثمار أو لجهة توجيه سياسات الانتاج وغيرها من الملفات المرتبطة أو المكملة للرؤية الاقتصادية الاجتماعية.

القطاعات الانتاجية

مشاركة ملكي تركزت بشكل رئيسي حول قطاعات السياحة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو عمد الى تحليل الدراسات والاحصاءات ووضع تصورات لكيفية تطوير هذه القطاعات بالاستفادة من الميزات الخاصة بلبنان.

ففي القطاع السياحي مثلا، يشير ملكي الى طاقات وفرص عديدة يمكن استغلالها لتطوير القطاع، بحيث يتمكن لبنان من استقطاب السياح من مختلف الدول بناء لما يمكن ان يقدمه من خدمات سياحية مختلفة طيلة أيام السنة. ويلفت ملكي هنا الى امكانية تطوير هذه الخدمات وتنويعها من سياحة الاستشفاء الى التعليم، مرورا بالسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات وغيرها، وهي خدمات تجعل من لبنان مقصدا سياحيا ينافس العديد من الدول في العالم في مختلف المواسم. بالنسبة للقطاع الزراعي كذلك، يسلط ملكي الضوء على التحديات التي يواجهها القطاع في ظل منافسة حادة ومفروضة بحكم الاسواق المفتوحة. ويخلص الى ضرورة خلق ميزات خاصة في القطاع تمكنه من مواجهة هذه المنافسة. ويكون ذلك عبر اعداد استراتيجية انتاج زراعي شاملة تلحظ ادخال زراعات جديدة والغاء بعضها أو تطويرها.

في السياق نفسه، تبحث الدراسة، بمشاركة الخبراء المعنيين، في السياسة الصناعية ودورها في الحد من البطالة، وسياسة التبادل التجاري وسبل تحسين الميزان التجاري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع دمج الصناعات، جدولة الديون ودعم حركة الاستثمار وغيرها من القطاعات الانتاجية والاقتصادية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في الخلاصة، يرى رئيس المجلس الاقتصادي **روجيه نسناس** بحسب الدراسة ان البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الشامل ينجح حين يتحول مشروع الدولة الى مشروع وطن. أي حين تتأمن مشاركة الجميع في بلورته وفي الانخراط في تنفيذه. فالخصخصة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغير ذلك يحتاج وفاقا جامعا من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

بهذا، يتضح ان الرؤية الاقتصادية والاجتماعية هي أكثر من اجراء عملي. انها ايضا اساس السلك الاجتماعي والتقدم، وذلك من خلال انخراط المجتمع المدني في المشروع المشترك. ومن هنا رسالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأهميته.

فالمجلس، الذي ينتظر اليوم تشكيل هيئته العامة الجديدة منذ العام 2003 للنهوض بدوره في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان، هو باختصار احدى المؤسسات التي تسهم في تدعيم التواصل بين الدولة والمجتمع المدني. والاراء التي يصوغها هي ثمرة حوار وتعاون وتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والدولة.